تأثير قطاع المحروقات على المؤشرات الاقتصادية الخارجية للجزائر
–دراسة تحليلية–

Impact of the hydrocarbon sector on Algeria's external indicators-economic Analytical study-

بلعيدي عبد الرحيم [1]
أستاذ محاضر، poldiva، المدرسة العليا للاقتصاد–وهران–،
abderrahim.belaidi.ese@gmail.com
وحيد خير الدين[2]
أستاذ محاضر ، جامعة بسكرة
khirou2007@hotmail.fr
بلعيدي زكرياء[3]
دكتور، جامعة سيدي بلعباس
rah.belaidi@gmail.com

قدم للنشر: 2023-03-07 , قبل للنشر: 2023-03-31 , نشر في : 2023-06-02

الملخص:

تستخدم المؤشرات الاقتصادية في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة والتي عادة ما تكون خاصة بالاقتصاد الكلي Macro-économique، كما تستخدم بصفة عامة للحكم على مدى قوة أو ضعف الاقتصاد سواء كان الاقتصاد العالمي أو اقتصاد دولة معينة، كما تساعد على التنبؤ بالوضع الاقتصادي المستقبلي ويعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في أي بلد، لهذا فهي أهم العوامل المحفزة على الاستثمار أو المثبطة له سواء كان هذا الاستثمار محليا أو أجنبيا، كما يعتمد عليها صناع السياسات الاقتصادية والمالية والمتمثلين في الحكومات كمرجع أساسي في صناعة سياساتهم وبرامجهم ومن ثم اتخاذ قراراتهم وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية ذات الأهمية والتي يعتمد عليها بشكل عام وفي دراستنا هذه سنبرز مدى تأثير قطاع المحروقات على المؤشرات الاقتصادية الخارجية للجزائر وهي هيكل الصادرات، المديونية الخارجية، ميزان المدفوعات، إحتياطي الصرف

الكلمات المفتاحية: المؤشرات الاقتصادية، قطاع المحروقات، هيكل الصادرات، ميزان المدفوعات، إحتياطي الصرف.

تصنيف JEL: *D51,J51 H83,،F15,*

[1] المؤلف المرسل

Abstract:

Economic indicators are used to measure the performance of the various sectors of the economy, which are usually macro-economique, and are generally used to judge the strength or weakness of the economy, whether it is the global economy or the economy of a particular country, and they also help predict the future economic situation and investors rely on them. When making their investment decisions in any country, Therefore, they are the most important factors that stimulate or discourage investment, whether this investment is local or foreign, and economic and financial policy makers who are represented by governments depend on it as a basic reference in making their policies and programs and then making their decisions. There are many important internal and external economic indicators that depend on In general, in our study, we will highlight the impact of the hydrocarbon sector on the external economic indicators of Algeria, namely the structure of exports, external indebtedness, balance of payments, and exchange reserves.

Key Words Economic indicators, hydrocarbons sector, export structure, balance of payments, exchange

Jel Classification Codes: *F15،H83, D51,J51*

مقدمة:

إن الدول على اختلافها نجد اقتصادياتها مرتبطة بقطاعات اقتصادية مختلفة ومتعددة أو مرتبطة بقطاع اقتصادي واحد ونجد بأن أغلب المؤشرات الاقتصادية سواء كانت مؤشرات داخلية أو مؤشرات خارجية مرتبطة بهذا القطاع، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي يرتبط اقتصادها بقطاع وحيد وريعي كذلك، وهو قطاع المحروقات مما جعل كل المؤشرات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية ترتبط به ارتباطا كبيرا،و باعتبار أن إيرادات قطاع المحروقات تشكل أكثر من 97% من إيرادات الاقتصاد الجزائري، لهذا فإن التغيرات والصدمات التي يتعرض لها تظهر آثارها بشكل كبير وواضح على مختلف المؤشرات الاقتصادية الخارجية للاقتصاد الجزائري، فتحسن أسعار الثروة النفطية في الأسواق العالمية يجعل هذه المؤشرات تتميز بالانتعاش وانخفاض الأسعار يجعلها في حالة انكماش،

فإلى أي حد يؤثر قطاع المحروقات على المؤشرات الاقتصادية الخارجية للجزائر؟

وتتفرع على هذه الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية التالية:

- **هل تؤثر إيرادات قطاع المحروقات على هيكل الصادرات للجزائر؟**
- **هل تؤثر إيرادات قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات للجزائر؟**
- **هل تؤثر إيرادات قطاع المحروقات على إحتياطي الصرف للجزائر؟**

للإجابة على هذه الإشكالية نقترح الفرضيات التالية والتي تعتبر كإجابات مبدئية لإشكالية الدراسة.

- **تؤثر إيرادات قطاع المحروقات على هيكل الصادرات للجزائر.**
- **تؤثر إيرادات قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات للجزائر.**
- **تؤثر إيرادات قطاع المحروقات على إحتياطي الصرف للجزائر.**

وفي هذه الدراسة سنسلط الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية الخارجية للإقتصاد الجزائري وهي الصادرات، المديونية الخارجية، ميزان المدفوعات ، إحتياطي الصرف.

1-قطاع المحروقات وهيكل الصادرات:

تسيطر المحروقات بمختلف أنواعها (نفط وغاز) على هيكل الصادرات الجزائرية سيطرة كلية وبامتياز مما منحها اهتمام السلطات اهتماما شبه كلي على حساب باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فكيف لا تهتم بها الحكومات المتعاقبة على تسيير شؤون الدولة، وهي المصدر الرئيس إن لم نقل الوحيد المدر الأموال؟

والجدول رقم (01) يوضح قيمة صادرات الجزائر الإجمالية ومساهمة قطاع المحروقات فيها خلال الفترة (2004-2022).

الجدول رقم (01): الصادرات الجزائرية من المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة 2004-2022

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		مجموع الصادرات	
السنوات	قيمة الصادرات مليار دولار أمريكي	النسبة إلى مجموع الصادرات %	قيمة الصادرات مليار دولار أمريكي	النسبة إلى مجموع الصادرات %	قيمة الصادرات مليار دولار أمريكي	النسبة الإجمالية %
2004	21.061	97.27	0.590	2.72	21.651	100
2005	18.531	97.06	0.560	2.93	19.091	100
2006	18.109	96.84	0.591	3.16	18.700	100
2007	23.988	98.06	0.473	1.93	24.465	100
2008	31.548	97.93	0.666	2.06	32.208	100
2009	45.59	98.40	0.74	1.59	46.33	100
2010	53.61	97.93	1.13	2.06	54.74	100
2011	59.61	98.38	0.98	1.61	60.59	100
2012	77.19	98.21	1.40	1.78	78.59	100
2013	44.415	98.29	0.771	1.70	45.186	100
2014	56.121	98.30	0.969	1.69	57.090	100
2015	71.661	98.31	1.227	1.68	72.888	100
2016	70.583	98.39	1.153	1.60	71.736	100
2017	63.816	98.38	1.051	1.62	64.867	100

100	60.129	2.77	1.667	97.22	58.462	**2018**
100	34.565	4.29	1.485	95.70	33.081	**2019**
100	29.311	4.75	1.393	95.24	27.918	**2020**
100	34.570	3.96	1.370	96.03	33.20	**2021**
100	41.110	5.39	2.220	94.60	38.90	***2022**

* وضعية مؤقتة

المصدر من اعداد الباحث باعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2004الى 2022[4]

من خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن قطاع المحروقات يساهم بنسبة تراوحت بين 94.60% و98.40% ،وفي المتوسط بـ 97.40% من قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 2004-2022، وطوال هذه الفترة لم تنزل نسبة هذه المساهمة في قيمة الصادرات دون 94.60% في أقل الحالات، وكان هذا سنة 2018 ووصلت حتى 98.40% وكان هذا سنة 2009، ونلاحظ أيضا بأن الصادرات خارج المحروقات تراوحت نسبتها بين 1.59% في أسوء الحالات و5.39% في أحسنها (أحسن الحالات)، وفي المتوسط خلال الفترة 2004-2022[5] ,بلغت نسبة الصادرات خارج المحروقات 2.59% من مجمل قيمة صادرات الجزائر، أي أن كل القطاعات المشكلة للاقتصاد الجزائري من قطاع زراعي وقطاع صناعي والقطاعات الخدمية وغيرها، لا تساهم إلا بـ 2.59% من قيمة صادرات الجزائر حيث أن قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تتجاوز سقف 2.220 مليار دولار أمريكي طوال الفترة 2004-2022، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز ومرتبط ارتباطا تاما بقطاع المحروقات وبأسعار براميل النفط في الأسواق النفطية العالمية[6]، فحتى إذا نظرنا إلى مجمل الإيرادات المتأتية من الصادرات نجدها تتميز بالتذبذب الشديد وغير مستقرة شأنها في ذلك شأن تذبذب أسعار النفط فقد تراوحت قيمة مجمل الصادرات الجزائرية بين 18.700 مليار دولار أمريكي وسجل هذا سنة 2006 و78.59 مليار دولار أمريكي وسجل هذا سنة 2012، إن هذا التذبذب الكبير في الإيرادات المتأتية من الصادرات يعزى إلى سبب وحيد وأوحد وهو التقلب الكبير في أسعار النفط وعدم استقرارها، لهذا وجب على الجزائر أن تعمل جاهدة لتنويع سلة صادراتها وعدم تركها مرتبطة كل هذا الارتباط الذي يقارب نسبة الـ 100% بقطاع ريعي وهو قطاع المحروقات[7]، والشكل رقم (01) يوضح تطور قيمة صادرات الجزائر من المحروقات وخارجها طوال الفترة (2004-2022).

[4] les rraports de la banque d'Algérie, l. b. (2022). *la banque d'Algérie du 2004 au 2022.* Algérie: la banque d'Algérie.

[5] Opec. (2017 Edition). world oil Outlook 2040. , *presented International energy Forum* , (p. 18).

[6] انتوني سامبسون ، ترجمة: سامي هاشم، مراجعة: اسعد رزوق،. (1976). *الشقيقات الاربع شركات البترول الكبرى والعامل الاذي صنعته*، (المجلد 01). لبنان: معهد انماء العريب،ص20.

[7] ابراهيم شريف السيد وآخرون،. (2009). *الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية الثالثة حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري*، (المجلد 01). بيروت. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص80.

الشكل رقم (01) :تطور قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات وخارجها خلال الفترة 2004-2022

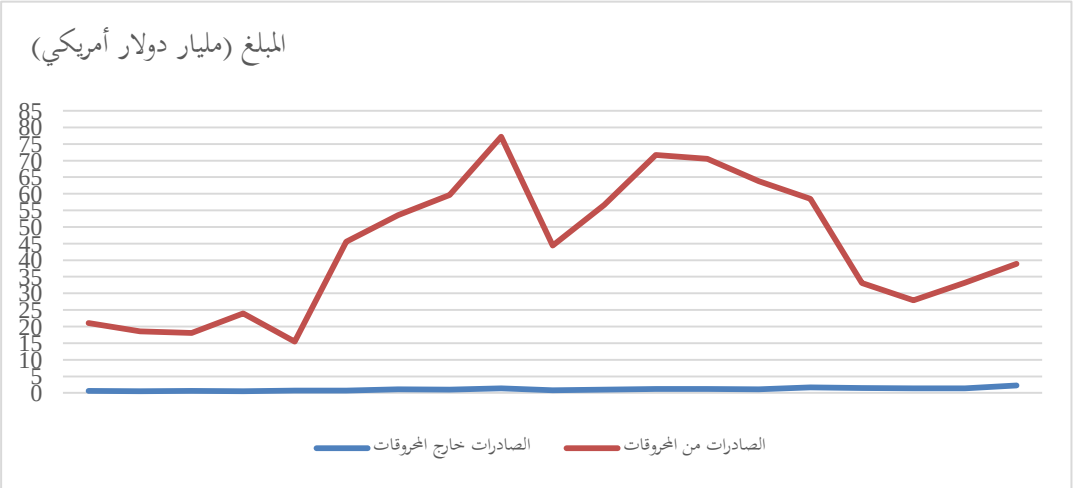

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأنه هناك هوة كبيرة وكبيرة جدا بين قيمة الصادرات من المحروقات وقيمة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري وهذا ما يشكل خطرا كبيرا على الدولة الجزائرية التي أصبح وجودها مرتبط بوجود الوقود الأحفوري في أقاليمها لهذا يتوجب تنويع سلة الصادرات لتجنب التبعية لسلعة واحدة، والتي تتميز حتى بعدم استقرار أسعارها ومن ثمة عدم استقرار إيراداتها، فربة البيت الماهرة لا تضع بيضها كله في قفة واحدة والشكل رقم (02) يوضح التذبذب الكبير في صادرات الجزائر بصفة عامة.

الشكل رقم (02) تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة *2004*–2022

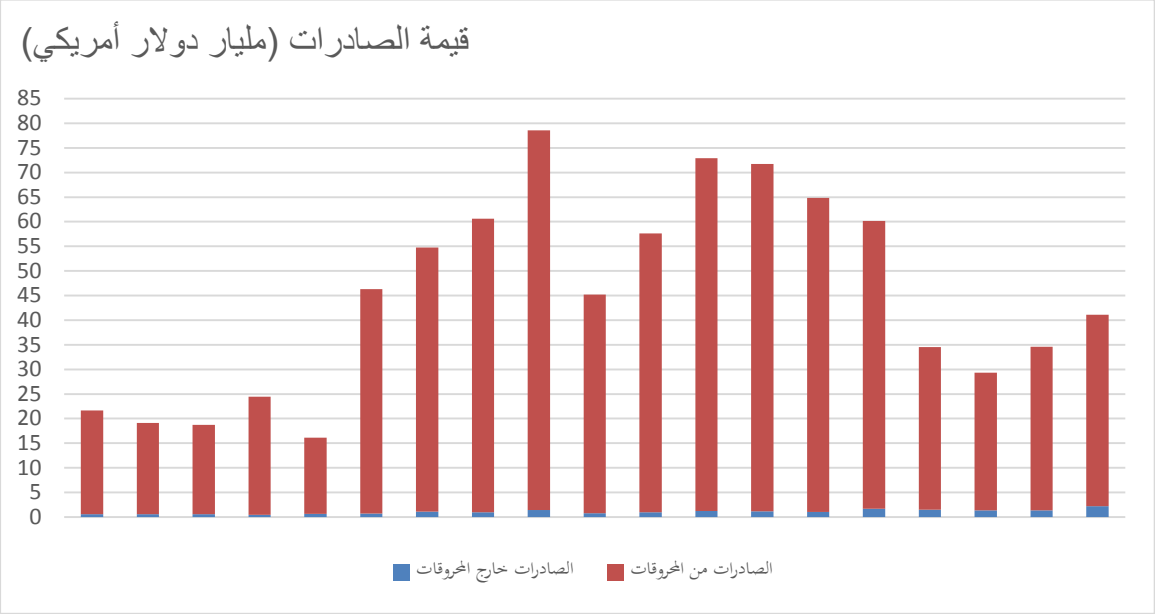

Source : préparé par le chercheur selon les données du tableau (

إنه ومن خلال الشكل أعلاه يتضح لنا التذبذب الكبير في قيمة الصادرات بصفة عامة فهي تتميز بتذبذب شديد من سنة لأخرى فهي تراوحت بين 18.70 مليون دولار أمريكي سنة 2006 كأدنى مستوى لقيمة الصادرات الجزائرية و78.59 مليون دولار أمريكي سنة 2012 كأعلى مستوى أي أن الفارق قد قدر بين أدنى مستوى للصادرات وأعلى مستوى لها وصل إلى 59.89 مليون دولار أمريكي وهو فارق كبير جدا وخلال نفس السنتين أي سنتي 2006 و2012 نلاحظ بأن قيمة الصادرات من المحروقات سجلت نسبتي 96.84% و98.21% من مجمل الصادرات، وبالتالي فإن الفرق الكبير المسجل في قيمة الصادرات يعزى بالأساس إلى التقلب في أسعار النفط في السوق النفطية العالمية والكمية المصدرة من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة والجدول رقم (2) يوضح بشكل مفصل تقلب أسعار النفط الخام الجزائري بنوعيه خليط الصحراء وزرزاتين وكذلك المتوسط السنوي لأسعار سلة خامات أوبك طوال الفترة 2004–2022 إضافة إلى الكميات المصدرة من الجزائر من النفط الخام[8] والمنتجات النفطية المكررة خلال نفس الفترة 2004–2022.

الجدول رقم (02): تقلبات أسعار النفوط الجزائرية ومجموع نفوط سلة خامات أوبك وحجم صادرات الجزائر من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة خلال الفترة 2004–2022

المتوسط السنوي لأسعار النفوط الفورية الجزائرية (دولار للبرميل)	المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك (دولار للبرميل)	التغير السنوي في السعر المتوسط (دولار للبرميل)	نسبة التغير السنوي في السعر المتوسط (%)	كمية الصادرات الجزائرية من النفط الخام (ألف برميل يوميا)	كمية الصادرات من المنتجات النفطية المكررة (ألف برميل يوميا)	مجموع الصادرات الجزائرية من النفط (ألف برميل يوميا)	مجموع الصادرات الجزائرية من النفط (برميل يوميا)
زرزاتين							
28,82	27,6	/	/	461,1	544,2	1005,3	1005300

[8] -(B.p), B. P. (2017). Statistical Review of World Energy . *United Kingdom*. London.

997300	997,3	555,8	441,5	-16,232	-4,48	23,12	24,86
1093400	1093,4	527,2	566,2	5,363	1,24	24,36	25,06
1269300	1269,3	528,3	741	15,353	3,74	28,1	28,99
1339200	1339,2	446	893,2	28,292	7,95	36,05	38,53
1419500	1419,5	451,9	967,6	40,472	14,59	50,64	54,87
1377300	1377,3	430,1	947,2	20,616	10,44	61,08	66,31
1704800	1704,8	451,3	1253,5	13,098	8	69,08	74,16
1297700	1297,7	456,7	841	36,726	25,37	94,45	99,33
1173000	1173	425,5	747,5	-35,352	-33,39	61,06	62,63
1023800	1023,8	314,8	709	26,842	16,39	77,45	80,34
1335100	1335,1	492,2	842,9	38,748	30,01	107,46	112,26
1257800	1257,8	449,2	808,6	1,498	1,61	109,07	111,18
1197000	1197	453	744	-3,319	-3,62	105,45	108,85
1205500	1205,5	582,6	622,9	-8,687	-9,16	96,29	99,19
1247600	1247,6	605,4	642,2	-48,603	-46,8	49,49	54,3
1209400	1209,4	541,1	668,3	-17,640	-8,73	40,76	44,02
1202300	1202,3	569,7	632,6	28,631	11,67	52,43	54,08
1103100	1103,1	532,1	571	33,092	17,35	69,78	71,35

Source : préparé par le chercheur, déférents rapports annuels statistical bultin ; Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC

من خلال الجدول السابق والذي يحمل رقم (02) يتضح لنا أن أسعار النفط تتميز بتذبذب شديد تارة بين الارتفاع وتارة أخرى بين الانخفاض فمثلا خلال سنة 2004 كان المتوسط السنوي لسلة خامات أوبك يقدر بـ 27.6 دولار للبرميل لينخفض في السنة الموالية مباشرة سنة 2005 إلى 23.12 دولار للبرميل مسجلا بذلك انخفاضا قدر بـ 4.48 دولار للبرميل وهو ما يعادل نسبة انخفاض قدرت بـ 16.23% وبإسقاط نفس طريقة التحليل على قيمة صادرات الجزائر من المحروقات خلال نفس السنتين (2000 و2001) والواردة في الجدول رقم (2) والموسوم بالصادرات الجزائرية من المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة 2004-2022 نلاحظ نفس الشيء وهو أن قيمة الصادرات من المحروقات[9] سنة 2004 قدرت بـ 21.061 مليار دولار وسنة 2005 قدرت بـ 18.531 مليار دولار أي أنها سجلت انخفاضا بلغ 2.53 مليار دولار وهو ما يعادل نسبة انخفاض قدرها 12.013% وهي نسبة مقاربة لنسبة التغير في أسعار براميل النفط في الأسواق النفطية العالمية.

وإذا نظرنا من خلال نفس الجدولين، الجدول رقم (01) والجدول رقم (02) فإننا نلاحظ بأنه وبمقارنة سنتي 2008-2009 فإننا نلاحظ بأن سعر برميل النفط حسب متوسط سلة خامات أوبك بلغ 36.05 دولار للبرميل سنة 2008 و50.64 دولار للبرميل سنة 2009 مسجلا ارتفاعا قدر بـ 14.59 دولار للبرميل وهو ما يعادل نسبة ارتفاع قدرت بـ 40.47%، ونلاحظ بأن قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات بلغت سنة 2008، 31.548 مليار دولار لتصل في 2009 إلى 45.590 مليار دولار أي بزيادة وصلت إلى 14.042 مليار دولار وهو ما يعادل نسبة ارتفاع قدرت بـ 44.51% وهي تقريبا نفس نسبة الارتفاع في أسعار النفط، وخلال هاتين السنتين لاحظنا بأن نسبة التغير هذه سواء بالنسبة لنسبة التغير في أسعار النفط أو نسبة التغير في قيمة الصادرات تعتبر أكبر نسبة باتجاه الارتفاع، ولكن هذا الارتفاع في مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية ليس دائما فبحلول سنة

[9] ean Philipe Gervais, M. R. (07-11-2017). *économie agricole de FAC, classement des échanges commerciaux de produits agricoles.* Canada : document publié,p07 .

2013 وهي السنة التي دخلت فيها اقتصاديات الدول المتقدمة خصوصا والاقتصاد العالمي عموما في أزمة مالية عالمية انخفضت أسعار النفط بشكل كبير حيث وصل المتوسط السنوي لأسعار برميل النفط لسلة خامات أوبك إلى 61.06 دولار للبرميل بعدما كان سعره يقدر بـ 94.45 دولار للبرميل سنة 2012 مسجلا بذلك تراجعا بلغ 33.39 دولار للبرميل وهو ما يعادل نسبة تراجع مقدرة بـ 35.35% مما أدى إلى تراجع حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال نفس السنة أي سنة 2012 عن السنة السابقة لها (2012) بـ 42.46%. هذا التراجع كان من 77.190 مليار دولار سنة 2012 إلى 44.415 مليار دولار سنة 2013 أي بفارق كبير جدا وصل إلى 32.775 مليار دولار، هذا التراجع الكبير إذا رجعنا قليلا فقط إلى الوراء نجد قيمته تفوق مجموع الصادرات الجزائرية لسنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008 حيث بلغت مجموع الصادرات على الترتيب (21.651 مليار دولار، 19.091 مليار دولار، 18.700 مليار دولار، 24.465 مليار دولار و32.208 مليار دولار)، وهذا يبين حجم الخسائر التي تتكبدها الدولة الجزائرية بمجرد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إنه وبمجرد مرور سنة 2013 بدأت أسعار النفط في الارتفاع التدريجي ابتداءا من سنة 2014 مسجلة ارتفاعا في سعر برميل النفط قدر بـ 16.39 دولار للبرميل وهو ما عادل نسبة ارتفاع بلغت 26.84% وخلال سنتي 2015 و2016 وصل سعر برميل النفط لأقصى مستوياته التاريخية حيث بلغ في متوسط سلة خامات أوبك إلى 107.46 و109.07 دولار للبرميل على الترتيب بينما تراوح متوسط سعر برميل النفط الجزائري المتميز بجودته العالية بين 111.18 و112.92 دولار للبرميل وبهذا يكون سعر برميل النفط حسب سلة خامات أوبك قد قفز سنة 2015 بأكثر من 30 دولار للبرميل عن سنة 2014 وهو ما يعادل نسبة 38.70% وقفز سنة 2016 بحوالي 32 دولار للبرميل عن سنة 2014 وحوالي 02 دولار عن سنة 2011 وهو ما يعادل نسبة ارتفاع قدرت بـ 40.82% عن سنة 2014 و1.61% عن سنة 2015، وبهذا ارتفعت إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات من 56.121 مليار سنة 2014 إلى 71.661 مليار دولار سنة 2015 أي بارتفاع وصل إلى 15.540 مليار دولار وهو ما يعادل نسبة زيادة عن سنة 2015 وصلت إلى 27.69%، إن هذا الارتفاع لم يدم طويلا فخلال سنة 2019 انهارت أسعار النفط بشكل رهيب، مسجلة تراجع عن سنة 2018 بنسبة قرابة 50% حيث انخفض متوسط سعر برميل نفط سلة خامات أوبك من 96.29 دولار للبرميل إلى 49.49 دولار للبرميل، هذا الانخفاض الرهيب أدى إلى تراجع قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من 58.462 مليار دولار سنة 2018 إلى 33.081 مليار دولار سنة 2019 بنسبة انخفاض وصلت إلى 43.41% وهي نسبة كبيرة جدا أدخلت الحكومة الجزائرية في أزمة مالية حادة فجمدت المشاريع العمومية وأعلنت حالة الطوارئ الاقتصادية بتطبيق مختلف إجراءات التقشف، وواصلت أسعار النفط الانخفاض سنة 2020 ليصل متوسط سعر برميل النفط دائما لسلة خامات أوبك إلى 40.76 دولار والنفط الجزائري انخفض إلى 44 دولار للبرميل مسجلا انخفاضا بـ 8.73% عن سنة 2019 و57.66% عن سنة 2018 و62.62% عن سنة 2016 عندما كان متوسط سعر برميل النفط يقدر بـ 109.07 دولار للبرميل وبهذا تراجعت إيرادات الجزائر من المحروقات خلال سنة 2020 إلى 27.918 مليار دولار وهو أدنى مستوى للإيرادات يسجل منذ سنة 2007، وبعد سنة 2020 أي خلال سنتي 2021 و2022 بقيت أسعار النفط منخفضة وهو ما أدى إلى استمرار انخفاض الإيرادات الجزائرية التي لم تتجاوز سقف 38.90 مليار دولار سنة 2022 بعدما كانت تقدر بـ 33.20 مليار دولار سنة 2021 وهو ما أثر بشكل كبير على الوضعية الاقتصادية للجزائر، وحتى على الوضعية الاجتماعية للشعب الجزائري، وقامت الجزائر لتغطية العجز بزيادة طبع الأوراق النقدية مما زاد الطين بلة وارتفع مستوى التضخم وانهارت قيمة العملة وما تبعها من انخفاض للقدرة الشرائية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي تنذر بالشؤم على الجزائر.

إن القائمين على شؤون الدولة في تلك الفترة وحتى نهاية 2019 لم يقوموا باستغلال إيرادات الثروة النفطية، استغلالا فعالا لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة تخرج الجزائر من التبعية المطلقة والكلية لقطاع واحد ووحيد وهو قطاع المحروقات، بل قاموا باستغلال تلك الأموال لمصالحهم الخاصة لتحقيق ثراء فاحش على حساب مصالح الدولة والشعب الجزائري في ظل الغياب الشبه كلي للرئيس المريض عبد العزيز بوتفليقة.

إن تتبعنا للتغيرات في أسعار النفط أو في حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات نلاحظ بأنها تتجه دائما نحو نفس الاتجاه إما صعودا أو نزولا وبالتالي فهي تشكل علاقة طردية، إذ انخفضت أسعار النفط وانخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات وانخفضت معها قيمة الصادرات الإجمالية كذلك، وإذا ارتفعت أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية زادت إيرادات الجزائر من المحروقات وزادت معها الإيرادات الإجمالية كذلك.

إنه وخلال سنة 2020 نلاحظ بأن أسعار النفط تنهار إلى ما دون 30 دولار للبرميل وهو ما ينذر بعاصفة على الاقتصاد الجزائري وعلى الدولة الجزائرية بأكملها لهذا يتعين التفكير الجدي والميداني، لبناء استراتيجية تنموية اقتصادية شاملة خارج قطاع المحروقات والجدول رقم (03) يعزز ما قمنا به من تحليل.

الجدول رقم (03): جدول تحليلي لقيمة صادرات الجزائر من المحروقات وعلاقتها بالتغير في سعر النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 2004–2022

السنوات	قيمة الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	التغير في قيمة الصادرات من سنة إلى أخرى (مليار دولار)	نسبة التغير في قيمة الصادرات من سنة إلى أخرى (%)	نسبة التغير في المتوسط السنوي لسعر برميل النفط حسب سلة خامات أوبك (%)
2004	21.061	/	/	/
2005	18.531	-2,530	-12,013	-16,232
2006	18.109	-0,422	-2,277	5,363
2007	23.988	5,879	32,465	15,353
2008	31.548	7,560	31,516	28,292
2009	45.590	14,042	44,510	40,472
2010	53.610	8,020	17,592	20,616
2011	59.610	6,000	11,192	13,098
2012	77.190	17,580	29,492	36,726
2013	44.415	-32,775	-42,460	-35,352
2014	56.121	11,706	26,356	26,842
2015	71.661	15,540	27,690	38,748
2016	70.583	-1,078	-1,504	1,498

2017	63.816	-6,767	-9,587	-3,319
2018	58.462	-5,354	-8,390	-8,687
2019	33.081	-25,381	-43,415	-48,603
2020	27.918	-5,163	-15,607	-17,640
2021	33.200	5,282	18.920	28,631
2022	38.900	5,700	17,169	33,092

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدولين (01)، (02)

1. قطاع المحروقات وميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية البالغة الأهمية في اقتصاديات كل دول العالم نظرا لأنه يبرز علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي في ظل الإرتباط الوثيق بين مختلف الاقتصاديات العالمية خاصة في ظل تزايد حجم ووتيرة المعاملات الاقتصادية بين مختلف دول العالم، وفي إطار هذه المعاملات تقوم كل دولة بتسجيل كل المعاملات التي تقوم بها وتقوم برصد كل حركة تجارية متعلقة بالصادرات والمتلقة بالواردات إضافة إلى حركة رؤوس الأموال دون أي استثناء لمعرفة ما لها وما عليها وتظهر كل هذه العمليات الحسابية في ميزان المدفوعات وبهذا أصبح الركيزة الأساسية التي يقام عليها أي تحليل للوضع الاقتصادي للدولة بهدف معرفة الحالة الاقتصادية العامة.

"ويعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي[10]

إن حالة ميزان المدفوعات تساعد القائمين على شؤون الدولة في اتخاذ كافة القرارات الاقتصادية باعتباره مرآة عاكسة لكل أنشطة الدولة، والجزائر كواحدة من بين الدول التي يتميز اقتصادها بعدم التنوع وارتباطه التام بقطاع المحروقات وهو ما جعل التوازنات الاقتصادية الخارجية تتميز بعدم الاستقرار، وقد عملت الجزائر الكثير من أجل معالجة الخلل من خلال القيام بمختلف البرامج التنموية وبعدها الإصلاحات الاقتصادية طوال فترة التسعينات من القرن الماضي، وبعدها مختلف البرامج التنموية الممتدة من سنة 2003 إلى غاية 2021 ولكن لم يتغير أي شيء وبقي ميزان المدفوعات الجزائري يتميز بعدم التوازن فهو دائم الارتباط بقطاع المحروقات الذي بقي يلعب الدور الأساسي في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وبقي بذلك ميزان المدفوعات الجزائري يتميز بالاختلال شأنه في ذلك شأن اختلال أسعار النفط في الأسواق العالمية والجدول رقم (04) يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1994-2021.

[10] حورية بن طرية. (-2017). دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014. صفحة03 . ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجيستير في العلوم الاقتصادية: جامعة قاصدي مرباح.ص03.

الجدول رقم (04) تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1994–2021

السنوات	رصيد الميزان (مليار دولار)	السنوات	رصيد الميزان (مليار دولار)	السنوات	رصيد الميزان (مليار دولار)
1994	-0,22	**2000**	7,57	**2014**	15,58
1995	0,5	**2001**	6,16	**2015**	20,14
1996	0,2	**2002**	3,65	**2016**	12,06
1997	0,00	**2003**	7,47	**2017**	0,13
1998	-4,40	**2004**	9,25	**2018**	-5,88
1999	-6,30	**2005**	16,94	**2019**	-27,54
2010	-2,10	**2006**	17,73	**2020**	-26,03
2011	1,16	**2007**	29,55	**2021**	-21,76
2012	-1,78	**2008**	36,99		
2013	-2,38	**2009**	3,86		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير مختلفة لبنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (04) والذي يبين تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1994-2021 يتضح لنا بأن ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة التسعينات من القرن الماضي كان يعاني من عجز مزمن حيث أنه سنة 1994 سجل عجزا بـ 0.22 مليار دولار بعدها وخلال سنتي 1995 و1996 سجل فائضا لكنه فائضا ضعيفا للغاية حيث قدر بـ 0.5 مليار دولار و0.2 مليار دولار على الترتيب ليسجل تراجعا سنة 1997 لينهي السنة في حالة توازن أي دون فائض ودون عجز، لتأتي بعدها سنوات عجاف متوالية ليكون الميزان عاجزا خلال السنوات 1998، 1999، 2000 بعجز قدر بـ 4.40 و6.30 و2.10 مليار دولار على الترتيب، ورغم الفائض الذي سجل سنة 2001 والمقدر بـ 1.16 مليار دولار، عاد ميزان المدفوعات[11] إلى العجز مرة أخرى سنتي 2002 و2003 بمقدار 1.78 و2.38 مليار دولار، ويعود سبب العجز المزمن في ميزان المدفوعات الجزائري طوال فترة التسعينات إلى انهيار أسعار النفط طوال هذه الفترة التي تميزت بانخفاض مزمن لأسعار الوقود الأحفوري في الأسواق النفطية العالمية، وبعد هذه الفترة واعتبارا من سنة 2004 وإلى غاية سنة 2017 سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائضا وكان هذا الفائض معتبرا خلال بعض السنوات خاصة خلال السنوات 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016 وتراوح هذا الفائض بين 12.06 مليار دولار وهذا سنة 2016 و36.99 مليار دولار وهذا سنة 2012، وخلال الفترة 2004-2008 سجل الميزان فائض لكنه فائضا قليل حيث تراوح بين 3.65 مليار دولار و9.25 مليار دولار، ويعتبر أقل فائض سجله ميزان

[11] بلال خلف السكارنة. (2015). *الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي* (المجلد 1). عمان-الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص130..

المدفوعات الجزائري طوال الفترة 2004-2017 هو 0.13 مليار دولار وكان هذا سنة 2017 وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل لم يسبق لها أن وصلت إليه في تاريخها خاصة خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015 وبمجرد عودة أسعار النفط للانخفاض اعتبارا من سنة 2018 عاد العجز لميزان المدفوعات مرة أخرى، فقد سجل ميزان المدفوعات عجزا قدر بـ 5.88 مليار دولار سنة 2018، ليرتفع مقدار العجز بشكل كبير خلال السنوات 2019، 2020، 2021 ليقدر بـ 27.54، 26.03 و21.76 مليار دولار على الترتيب وهو عجز فاقت قيمته قيمة العجز المسجل طوال فترة التسعينات، وهذا بسبب ارتفاع النفقات العمومية للبرامج التنموية المقرر تنفيذها في الجزائر، وهنا نستنتج بأن رصيد ميزان المدفوعات الجزائر هو رصيد مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق العالمية فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت الإيرادات ومنه يسجل ميزان المدفوعات رصيدا فائضا والعكس صحيح فكلما انخفضت أسعار النفط انخفضت الإيرادات ومنه يسجل ميزان المدفوعات رصيدا سالبا.

2. قطاع المحروقات واحتياطي الصرف:

احتياطي الصرف الأجنبي من أكثر المصطلحات الاقتصادية رواجا وهو يعني كل ما تمتلكه الدولة من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي من الذهب النقدي[12] المملوك للسلطات النقدية، ومن عملات أجنبية والتي تحتفظ بها في بنكها المركزي وأكثر العملات الأجنبية التي تستخدم كاحتياطي هي الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية لموحدة اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني والفرنك السويسري ...الخ، ولا يمكن أن نتصور وجود دولة بدون احتياطي صرف لدوره الهام حيث يستخدم لتمويل الواردات من الخارج وكذلك في تسديد الديون ويلعب دورا مهما في استقرار العملة المحلية، ويعتبر احتياطي الصرف الأجنبي من أهم ضمانات الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

"إن تراكم احتياطات الصرف الأجنبي لدى الدول هو دالة في فوائض ميزان المدفوعات الناتجة إما عن فوائض في الحساب الجاري أو فوائض في الحساب المالي أو كليهما مدعوم بتدخل الحكومات في سوق الصرف الأجنبي كون أن مشتريات الدول من العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي بهدف تغطية العجز المالي أو تمويل طلبيات ذات طابع استعجالي، أو تخفيض العبء الاقتصادي المسجل بصفة استثنائية"[13]، وهنا نستنتج بأن تراكم احتياطات الصرف مرتبط بحالة ميزان المدفوعات، فتسجيل ميزان المدفوعات لفوائض مستمرة سيمكن الدولة من تكوين احتياطي للصرف والعكس صحيح فالعجز في ميزان المدفوعات وخاصة إذا كان مزمنا يؤدي إلى تآكل احتياطات الصرف الموجودة ولن يمكن الدولة من تشكيل أي احتياطي للصرف، والحالة الجزائرية خير مثال على هذا، فحالة ميزان المدفوعات الجزائري مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية حيث أن ارتفاعها يؤدي إلى تسجيل فائض في ميزان المدفوعات وانخفاضها يؤدي إلى تسجيل عجز في الميزان كما رأينا ذلك بشكل مفصل في العنصر السابق، وهنا نستنتج بأن الحالة العامة لاحتياطي الصرف في الجزائر أيضا مرتبطة لا محال بحالة أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية والجدول رقم (5-) يوضح تطور احتياطي الصرف الرسمي في الجزائر من دون الذهب خلال الفترة 1995-2021.

الجدول رقم (05) تطور احتياطي الصرف الرسمي في الجزائر من دون الذهب خلال الفترة 1995-2021

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
احتياطي الصرف	1,6	1,5	1,5	2,6	2,1	4,2	8,05	6,84	4,40

[12] نورالدين عبابسة. (2016-2017). أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر، . *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية*، . أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي.،ص130.

[13] نور الدين عبابسة. (2021). أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*، ، 57. أم البواقي، تخصص اقتصاد التنمية: جامعة العربي بن مهيدي، ص51.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
احتياطي	11,90	17,96	23,11	32,94	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
احتياطي	148,91	162,22	182,22	190,66	194,01	178,93	144,13	114,14	97,33

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على[14]:

من خلال الجدول رقم (05) يتضح لنا بأن احتياطي الصرف الرسمي من دون الذهب في الجزائر أخذ في التطور باتجاه تصاعدي اعتبارا من سنة 2005 وهي نفس السنة التي تعافت فيها السوق النفطية العالمية وعادت أسعار النفط إلى الارتفاع التدريجي بعد فترة ركود فاقت العشر سنوات وهو ما أثر على إيرادات الجزائر الكلية باعتبارها مرتبطة ارتباطا كليا بإيرادات قطاع المحروقات وهذا انعكس على المؤشر الاقتصادي «احتياطي الصرف» الذي تراوح بين 1.5 مليار دولار و6.84 مليار دولار في أحسن الحالات وكان هذا سنة 2003. والشكل رقم (3) يوضح تطور احتياطي الصرف الرسمي للجزائر[15] من دون الذهب خلال فترة التسعينات.

الشكل رقم (03) تطور احتياطي الصرف الرسمي للجزائر من دون الذهب خلال الفترة 1991–1999

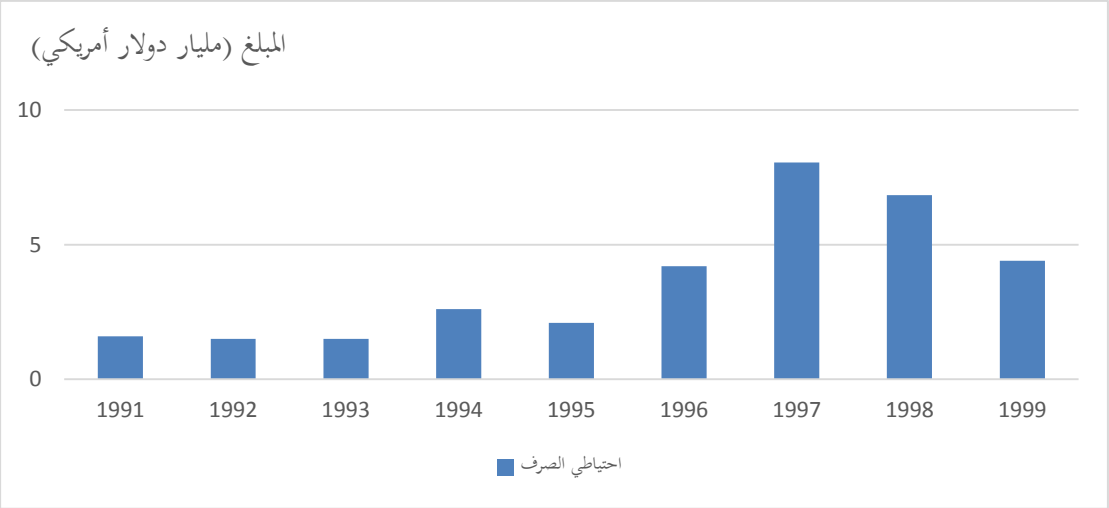

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5)

كما سبقنا وأن أشرنا في بداية تحليلنا فإن احتياطي الصرف الجزائري بدأ في الانتعاش اعتبارا من سنة 2000 حيث قدر بـ 11.90 مليار دولار مسجلا ارتفاعا بلغت نسبته 170.45% عن سنة 1999 حيث كان يقدر بـ 4.40 مليار دولار وتتوالى الارتفاعات المتواصلة والمستمرة لحجم احتياطي الصرف ليسجل ارتفاعا مرة أخرى بنسبة فاقت الـ 50% سنة 2001 عن سنة 2000 وهو ما يعادل ارتفاعا بلغت قيمته 6.06 مليار دولار ليبلغ 17.86 مليار دولار، وواصل احتياطي الصرف ارتفاعاته المتوالية

[14] باعتماد على - المرجع السابق، ص ص1-20
- حسين بن الطاهر. (2018). دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر، *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*، ، 310. قسنطينة، العلوم الاقتصادية: جامعة منتوري، ص310.

[15] هجيرة عبد الجليل. (2016-2017). العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص40.

مسجلا نسبة زيادة من سنة إلى سنة أخرى تراوحت بين 1.75% وكانت هذه النسبة التي ارتفعت بها سنة 2013 عن سنة 2012 و42.53% وكانت هذه النسبة التي ارتفع بها احتياطي الصرف الرسمي لسنة 2003 عن سنة 2002 إن الارتفاعات المتواصلة لحجم احتياطي الصرف الجزائري منح الجزائر مركزا ماليا محترما على المستوى الدولي وأعطى لاقتصادها مناعة لمواجهة الصدمات الخارجية والحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي وقد بلغ مستوى احتياطي الصرف ذروته سنة 2013 ليقدر بـ 194.01 مليار دولار لكن اعتبار من سنة 2014 بدأ مستوى احتياطي الصرف في التآكل لينخفض سنة 2014 عن سنة 2013 بـ 15.08 مليار دولار ليصبح عند مستوى قدر بـ 178.93 مليار دولار بعدها انخفض بـ 34.8 مليار دولار سنة 2015 عن سنة 2014 وهو ما يعادل نسبة انخفاض قاربت الـ 20% ليصبح مقدار احتياطي الصرف عند 144.13 مليار دولار ليصبح يقدر بـ 114.14 مليار دولار سنة 2016 ودون الـ 100 مليار دولار وبالتحديد 97.33 مليار دولار سنة 2017 ويرجع السبب الرئيسي لهذا التآكل الكبير في احتياطات الصرف الرسمي إلى الصدمة البترولية الكبيرة الذي ضربت أسواق النفط ابتداء من سنة 2014.

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن إيرادات قطاع المحروقات تؤثر وبشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية الخارجية للجزائر فانهيار أسعار النفط أدخل الجزائر في شبح المديونية الخارجية، والتي لم تخرج منها إلا بعد عودة أسعار النفط للارتفاع إضافة إلى أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف للجزائر وأدى إلى تعافي ميزان المدفوعات من عجزه وما إلى ذلك، وانخفاض أسعار النفط أدى إلى تآكل احتياطات الصرف وإلى عودة العجز في ميزان المدفوعات...، لهذا يجب التفكير في إيجاد بدائل داعمة لهذا القطاع الاقتصادي حتى لا يبقى الاقتصاد الجزائري قطاعا ريعيا بامتياز وتكون هناك آفاق لتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة للجزائر.

قائمة المراجع

الكتب:

بلال خلف السكارنة. (2015). *الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي* (المجلد 1). عمان-الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

مقال في مجلة:

ابراهيم شريف السيد وآخرون، (2009). *الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية الثالثة حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري*، (المجلد 01). بيروت. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

انتوني سامبسون ، ترمجة: سامي هاشم، مراجعة: اسعد رزوق، (1976). *الشقيقات الابع شركات البرتول الكربى والعامل الاذي صنعته*، (المجلد 01). لبنان: معهد انماء العريب.

بنك الجزائر. (2021). *تقارير مختلفة لبنك الجزائر من 1995 إلى 2021*. الجزائر: بنك الجزائر.

حسين بن الطاهر. (2018). دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر، *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*، ، 310. قسنطينة، العلوم الاقتصادية: جامعة منتوري.

حورية بن طرية. (-2017). دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014. صفحة03 . ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجيستير في العلوم الاقتصادية: جامعة قاصدي مرباح.

نور الدين عبابسة. (2021). أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*، ، 57. أم البواقي، تخصص اقتصاد التنمية: جامعة العربي بن مهيدي.

نورالدين عبابسة. (2016-2017). أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر، . *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية*، . أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي.

هجيرة عبد الجليل. (2016-2017). العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

(B.p), B. P. (2017). Statistical Review of World Energy . *United Kingdom.* London.

d'Algérie, l. b. (2022). *la banque d'Algérie du 2004 au 2022.* Algérie: la banque d'Algérie.

Ean Philipe Gervais, M. R. (07-11-2017). *économie agricole de FAC, classement des échanges commerciaux de produits agricoles.* Canada : document publié .